المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 67
تاريخ النشر: 20 مايو 2025 م

أثر التكامل الاقتصادي في الحد من الصدمات الاقتصادية الخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي لدول التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2022)

The Impact of Economic Integration on Mitigating External Economic Shocks and Enhancing Economic Growth in the GCC Countries (1990–2022)

إعداد الباحثة/ منى بنت حطيحط الشريف

عضو هيئة تدريس، جامعة أم القرى، كلية الإدارة والاقتصاد، المملكة العربية السعودية

Email: mhshref@uqu.edu.sa

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي على تحفيز النمو الاقتصادي ومواجهة الصدمات الاقتصادية خلال الفترة من 1990 إلى 2022م. اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الاقتصادية المتعلقة بالتكامل الخليجي، مثل التجارة البينية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي، وتحليل تأثيرها على قدرة دول المجلس على مواجهة الأزمات الاقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط وأزمة 2008 وجائحة كوفيد 19. استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل والقصير، وتحديد مدى سرعة الاقتصاد الخليجي في العودة إلى التوازن بعد التعرض لصدمات خارجية. كما تم إجراء اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين التكامل الاقتصادي والنمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ (ECT) كان معنويًا ولكنه يشير إلى تصحيح بطيء، حيث يتم تصحيح 5.8% فقط من الاختلالات في كل فترة، مما يعني أن الاقتصاد يحتاج إلى حوالي 17 فترة زمنية للعودة إلى التوازن بعد حدوث صدمة اقتصادية. كما كشفت نتائج تقديرات النموذج أن 60.7% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها بالتغيرات في التكامل الاقتصادي والصدمات الخارجية، مما يدل على أهمية التكامل الخليجي في دعم استقرار الاقتصاد. وقد استعرضت الدراسة أهم الفروق بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من الجانب الاقتصادي، أظهرت النتائج أن التكامل الاقتصادي الخليجي أسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة التجارة البينية، وتحفيز الاستثمارات المشتركة، مما ساعد على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. كما تبين أن السياسات المشتركة بين الدول الأعضاء كانت فعّالة في تخفيف تأثير الصدمات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الصدمات الاقتصادية، مجلس التعاون الخليجي، النمو الاقتصادي

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 67
تاريخ النشر: 20 مايو 2025 م

The Impact of Economic Integration on Mitigating External Economic Shocks and Enhancing Economic Growth in the GCC Countries (2022–1990)

Abstract:

This study aims to analyze the impact of economic integration among the Gulf Cooperation Council (GCC) countries on stimulating economic growth and addressing economic shocks over the period from 1990 to 2022. The study employs an econometric analytical approach, gathering economic data related to GCC integration, such as intra-regional trade, foreign direct investment, and gross domestic product (GDP), to assess their impact on the ability of GCC countries to withstand economic crises, including oil price fluctuations, the 2008 financial crisis, and the COVID-19 pandemic. The study utilizes the Vector Error Correction Model (VECM) to analyze the long-term and short-term relationships between economic variables and to determine the speed at which the GCC economy returns to equilibrium after external shocks. Additionally, the Johansen Cointegration Test is employed to verify the existence of a long-term relationship between economic integration and economic growth. The results indicate that the Error Correction Term (ECT) is significant but suggests a slow adjustment process, with only 5.8% of disequilibrium corrected per period, meaning that the economy requires approximately 17 periods to return to equilibrium after an economic shock. Furthermore, the model estimates reveal that 60.7% of variations in economic growth rates can be explained by changes in economic integration and external shocks, highlighting the importance of GCC integration in supporting economic stability. The study also compares the economic structures of the European Union (EU) and the GCC, identifying key differences. The findings suggest that GCC economic integration has significantly contributed to economic stability by increasing intra-regional trade and promoting joint investments, which have helped in diversifying the economy and reducing reliance on oil. Moreover, coordinated policies among GCC member states have proven effective in mitigating the impact of economic shocks.

Keywords: Economic integration, Economic shocks, GCC, Economic growth

1. المقدمة:

يعد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أحد الركائز الأساسية التي انطلقت لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون بين المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان. منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م، وضعت دول الأعضاء رؤية استراتيجية لتعزيز التنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بينها، بهدف تحقيق التنمية الشاملة وتطوير الاقتصادات الوطنية عبر آليات متكاملة للتعاون الاقتصادي والتجاري. حيث نعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية تحقيق اندماج واعتماد متبادل بين اقتصادات مجموعة من الدول بهدف تعزيز الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية (Balassa, 1961, p. 12).

شهدت مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي محطات بارزة تمثلت في إنشاء السوق الخليجية المشتركة في عام 2008، والتي أسهمت في تعزيز التجارة البينية من خلال إزالة القيود الجمركية وتهيئة بيئة استثمارية ملائمة. كما أُطلقت خطط استراتيجية مشتركة لتطوير البنية التحتية، مثل مشروع الربط الكهربائي الخليجي ومبادرات السكك الحديدية، مما عزز من كفاءة الاقتصادات الوطنية وفتح آفاقًا جديدة للتعاون السياحي.

ساهم التكامل الاقتصادي دورًا محوريًا في تعزيز النمو والتنمية من خلال تبادل الخبرات والمعارف بين الدول الأعضاء. وقد أدى هذا التبادل إلى تنامي الخطط الاقتصادية المشتركة، خاصةً في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، ما ساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز التنوع الاقتصادي.

كما عزز التعاون الاقتصادي قدرات دول الأعضاء على مواجهة الصدمات الاقتصادية، حيث تعرف الصدمات على أنها حدث غير متوقع له تأثير إيجابي أو سلبي على الاقتصاد. مثل التغيرات الحادة في أسعار النفط، وجائحة كوفيد 19، والأزمات المالية العالمية. حيث اعتمدت الدول على سياسات تنسيق مشتركة لتخفيف الآثار السلبية والحفاظ على استقرار الاقتصادات الوطنية. علاوة على ذلك، مثلت التجارة البينية ركيزة أساسية لتعميق التكامل الاقتصادي، حيث شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في حجم التبادل التجاري بين دول المجلس، مما دعم من قدرتها التنافسية على الساحة العالمية. كما حفزت الاستثمارات المشتركة في بناء مشروعات اقتصادية استراتيجية تدعم التنمية المستدامة وتخلق فرص عمل جديدة. إن التكامل الاقتصادي بين دول الخليج لا يعد فقط أداة لتعزيز التعاون الإقليمي، بل يمثل أيضًا وسيلة لتحفيز النمو المستدام، وجذب الاستثمارات، ومواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

1.1. مشكلة الدراسة:

تبنت دول المجلس مبدأ التكامل الاقتصادي كاستراتيجية لدعم النمو الاقتصادي في منطقة الخليج وهنا تبرز مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- ما مدى قدرة مجلس التعاون الخليجي على تخفيف أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي؟
- فعالية الجهود المشتركة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصادات للدول الأعضاء؟
- هل اختلاف اقتصاديات الدول الأعضاء يشكل عائقاً أمام التكامل؟
- ماهي أهم الفروقات بين التكامل الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي؟

2.1. هدف الدراسة:

تحليل واقع التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمات العالمية، ودراسة تأثير هذا التكامل على اقتصاديات الخليج، مع تقديم مقارنة مع نموذج الاتحاد الأوروبي.

3.1. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في تزايد أهمية التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة مع ثورة الاقتصاد المعرفي وتداخل الأسواق العالمية والأزمات العالمية. أصبحت الدول بحاجة إلى تعزيز تعاونها الإقليمي للتكيف مع المتغيرات العالمية، مثل التحول الرقمي، والتقلبات في أسعار الطاقة، وزيادة التنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية.

4.1. تساؤلات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع نطرح التساؤلات التالية:

- هل إثر التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي إيجابيا على النمو الاقتصادي؟
- ما مدى فعالية تكامل الدول مجلس الخليجي للحد من إثر الأزمات على دول الأعضاء؟

5.1. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي، أما الحدود الزمنية (1990-2022م)

6.1. منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة وتساؤلات أهداف الدراسة تم استخدام دراسة قياسية بحكم أنه الأكثر مناسبة لطبيعة هذه الدراسة، وهو يعتمد على تجميع البيانات السنوية لمجلس التعاون الخليجي، والمعلومات اللازمة للدراسة، وتفسير الأبعاد المختلفة للدراسة تم استخدام.

7.1. تقسيم الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة في الدراسة تم تقسيم الدراسة بمضمونها إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان تكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، والمبحث الثاني واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بين الفرص والمخاطر، والمبحث الثالث: مقارنة بين التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي والتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، المبحث الرابع النموذج القياسي، ثم الخاتمة والنتائج والتوصيات والمراجع.

2. الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات إلى دراسة دور التكامل الاقتصادي من جوانب مختلفة والتي نذكر منها:

هدفت دراسة بلغول (2023)، أثر النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري على الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 1997-2021 استخدمنا نموذج Panel ARDL، أظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وقد أسفرت النتائج عن وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات البيئية، وعلاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والصادرات البينية على المدى الطويل، بالإضافة إلى انعدام العلاقة على المدى القصير بين جميع المتغيرات المستقلة والصادرات البيئية.

قدمت فطيمة (2022) التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية جمعت بين المنهجين أسلوب المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وتم التوصل إلى النتائج التالية: ارتفاع نسبة التجارة البينية من

مجمل تجارتها، تتميز التكتلات بحرية تنقل الاستثمارات والسلع والخدمات، تنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها بسبب الاقتصاديات الكبيرة.

هدفت دراسة علاوي (2021)، إلى تحليل التكامل الاقتصادي لدول مجلس الخليج بين الواقع والمأمول، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وأعتمد على عدة مؤشرات: السكانية، والتعليم، والصحية والطاقة والمياه، والاقتصادية. وتوصل إلى وجود علاقة وثيقة بين الخصائص السياسية والاقتصادية والثقافية لدول التعاون يؤهلها على المدى البعيد لتحقيق التكامل الاقتصادي.

استعرضت دراسة يوب (2020)، مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذكر الباحث أهم المؤشرات الاقتصادية للتجربتين وهي: عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل التضخم والانفتاح الاقتصادي، حجم التجارة البينية. وتوصلت إلى إنشاء مؤسسات قوية، إيجاد سياسات أكثر مرونة، والعمل على تنويع اقتصاداتها.

دراسة المساح (2020) بعنوان أثر تغيرات أسعار النفط على أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2005-2015، تقوم الدراسة بفحص اتجاه التأثير وامتصاص التأثير من خلال اختبار سببية جرانجر Granger Causality ودالة استجابة الدافع Impulse Response. وتدعو نتائج هذه الدراسة إلى لمزيد من التنوع الاقتصادي على المستوى المحلي والإقليمي للتخفيف من حدة التغيرات في أسواق الأسهم الخليجية المصاحبة لأزمات النفط.

قدمت دراسة السعيد (2018) التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج في ميزان الإنجازات والتحديات الإقليمية، وذكر أبرز الأزمات الإقليمية والأعباء المثقلة لدى دول مجلس التعاون، وبين تأثير الاتحاد الجمركي على التجارة البينية، والسوق الخليجية المشتركة وتوصل إلى أن الأزمات تضعف موقف مجلس التعاون الخليجي ولابد من انتقال التكامل الاقتصادي للاتحاد النقدي.

شملت دراسة لموشي (2018) واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة بين الفرص والمخاطر، تم اختيار تجربة التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي كحالة دراسية نظرًا لما تقدمه هذه التجربة كنموذج بارز من نماذج التكامل، التي تتأثر بحزمة من المحددات الهيكلية والخصائص الفريدة التي تميزها عن غيرها من حركات التكامل المعاصرة في الدول النامية. تشير اتجاهات التنمية الحالية في هذه المجموعة إلى ارتباطها الوثيق والمباشر بثلاث دوائر جغرافية - اقتصادية: الدائرة شبه الإقليمية التي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي، والدائرة الإقليمية التي تضم الدول العربية، والدائرة الدولية التي تشمل بشكل رئيسي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومنظمات الأمم المتحدة.

تناولت دراسة بن يوب (2017)، أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على النمو الاقتصادي في فترة 1981 - 2011، باستخدام أساليب معيارية تشمل اختبار سكون السلاسل الزمنية واختبار التكامل المتزامن، تليها نموذج تصحيح الخطأ، تم تحليل العلاقة بين المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، التجارة البينية، والاستثمار الأجنبي المباشر. تشير النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، مما يدل على أن التكامل الاقتصادي الخليجي يؤثر إيجابياً على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء، لذا ينبغي عليها تعزيز جهودها للوصول إلى أعلى مستوياته.

قدمت دراسة الخاطر (2014) تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليج العربي، وقدم فيها العلاقة بين النفط والإنتاج، وتقلبات معدلات التضخم لدول مجلس التعاون، وذكر أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط ودعي دول التعاون للاستفادة من طفرات أسعار النفط في عملية النمو والتنمية لمجلس التعاون الخليجي.

بناء على العرض السابق، نلاحظ أن الدراسات السابقة تتفق على ما يلي:

- إن التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يؤثر على النمو الاقتصادي.
- إن التكامل لدول مجلس التعاون يواجه تحديات.
- مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي

أما من ناحية الاختلاف عن الدراسة الحالية، فنلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على التعريف التكامل الاقتصادي في فترات قصيرة أما الدراسة الحالية فقد ركزت على الفترات طويلة من 1990 إلى، 2022 للمتغيرات التالية: التجارة البينية، والاستثمار الأجنبي، وأسعار البترول، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي الدراسة الحالية تقدم مساهمة جديدة في هذا المجال.

3. الإطار النظري:

المبحث الأول: تكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي:

نبذة عن مجلس التعاون الخليجي GCC:

تم توقيع على اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1980م، تشمل كل من الدول التالية: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت (المركز الإحصائي لمجلس التعاون الخليجي، 1981، المادة 22 ص 9).

فقيام التكامل الاقتصادي بين دول المجلس التعاون الخليجي له مبررات اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن إجمالها في: الموقع الجغرافي للدول وأهمية المكانة الاستراتيجية لدول المجلس كمصدر عالمي هام للطاقة والحفاظ على الأمن الإقليمي من الأزمات مثل حرب الخليج عام م1980 التي أتت قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي وأيضا للحفاظ على آبار النفط من اقتراب الاتحاد السوفيتي عام 1979م (أميرة حرزلي وآخرون، 2020، ص 20)، وأخيرا العوامل الاجتماعية مثل التماثل والتجانس الديني والثقافي.

وكانت أهم أهداف دول تعاون دول الخليج هو التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة، والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون في مجال القطاع الخاص.[1]

أقر المجلس الأعلى اتفاقيات اقتصادية التالية: الاتحاد الجمركي العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس الخليجي مع الدول والمجموعات والمنظمات الدولية، السوق الخليجي المشترك والاتحاد النقدي الاقتصادي، تحسين البيئة الاستثمارية في دول الخليج، التكامل الإنمائي والتكامل البنية التحتية لدول الخليج توحيد القانون والأنظمة الاقتصادية، وبناء المؤسسات الخليجية المشتركة (الشامسي، 2009)

[1] انظر https://gcc-sg.org/ar/AboutUs/Pages/FoundingDay.aspx

1. **نمو الناتج المحلي لدول المجلس:**

رسم توضيحي (1) الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي (1990- 2022)

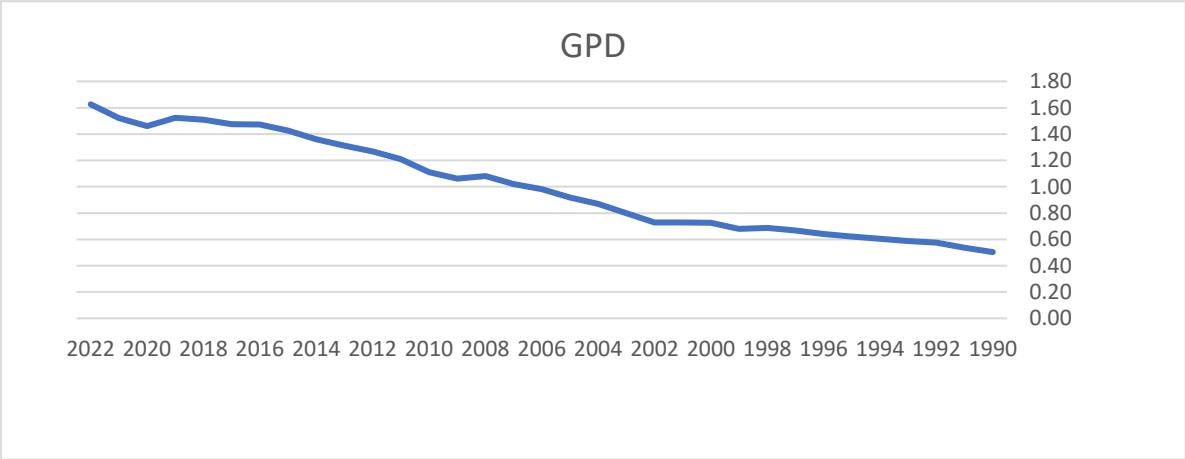

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل البياني أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بلغ 1625.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، محققا نموا بنسبة 6.9% مقارنة بقيمته في عام 2021م والتي بلغت نحو 1520 مليار دولار أمريكي، وبلغ متوسط النمو للقطاع غير النفطي بنسبة 5.7٪ نتيجة لرجوع قطاع الخدمات ومن أبرزها قطاع النقل والتخزين ثم قطاع الفندقة وتجارة الجملة والتجزئة، بعد تراجعها بمقدار 4.6٪. حيث بلغت مساهمات الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي مثل استخراج النفط والغاز بمقدار 36٪ والصناعات التحويلية حوالي 15٪، وتأتي مساهمة السعودية والإمارات وقطر والكويت وعمان والبحرين في إجمالي الناتج المحلي على التوالي: 50٪، 23٪، 11٪، 8٪، 5٪، 2٪ في نفس العام. (المركز الإحصائي الخليجي 2022)

2. **تطور التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات):**

رسم توضيحي (2) الاتجاه العام للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990- 2022)

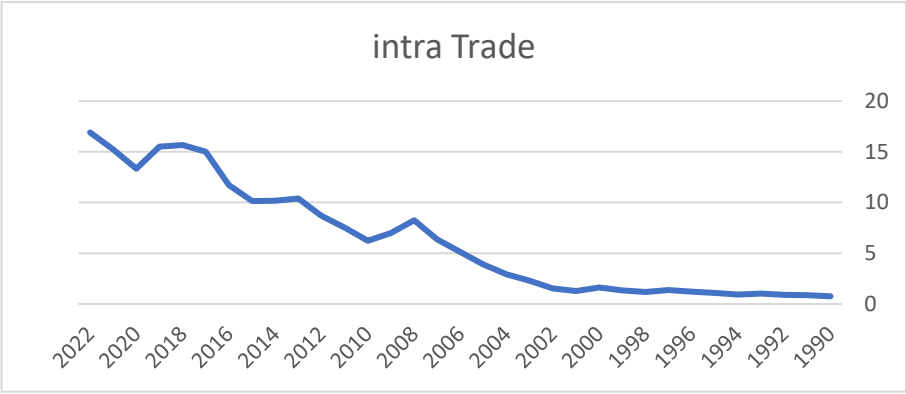

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

يوضح الرسم البياني الاتجاه العام للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 1990 إلى 2022. حيث يظهر أن التجارة البينية شهدت تقلبات ملحوظة على مدى العقود الماضية مع وجود اتجاه تصاعدي عام في مستوياتها. في الفترة من 1990 إلى 2001، بدأت التجارة البينية عند مستويات منخفضة نسبيًا، مما يعكس ضعف التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

قد يعود ذلك إلى عدم نضج البنية التحتية الاقتصادية المشتركة وغياب سياسات موحدة تعزز التجارة البينية. بين 2002 و2007، شهدت هذه الفترة تحسنًا ملحوظًا في التجارة البينية تزامنًا مع زيادة التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وتطوير الاتفاقيات التجارية المشتركة. تأثير ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة ساهم في زيادة الأنشطة التجارية بين الدول الأعضاء. أما بين 2008 و2020، فقد شهدت التجارة البينية عدم استقرار، مما يشير إلى وجود تحديات اقتصادية وجيوسياسية، مثل تقلب أسعار النفط، وزيادة التوترات الإقليمية، وتأثيرات الأزمات العالمية (مثل أزمة 2008 وجائحة كورونا في 2020). لتأثير العوامل أخرى مثل زيادة التوجه نحو تنويع مصادر التجارة خارج دول المجلس أما في 2022 ارتفعت التجارة البينية بنسبة 11٪ عن عام 2021 حيث بلغت 168 مليار دولار أمريكي. فيما يتعلق بمساهمة الدول الأعضاء في نفس العام، كانت حصة الإمارات 48.4٪، والسعودية 28.3٪، وقطر 7٪، والبحرين 6.7٪، بينما كانت حصة الكويت 3.8٪ من إجمالي حجم التجارة البينية. وكانت الصادرات النفط ومنتجاته الأعلى مساهمة سجلت 44.2٪ ثم تليها الذهب والأحجار الكريمة شكلت 11.4٪ 2.

3. الاستثمارات الأجنبية في دول المجلس:

رسم توضيحي (3) إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي الفترة (1990- 2022)

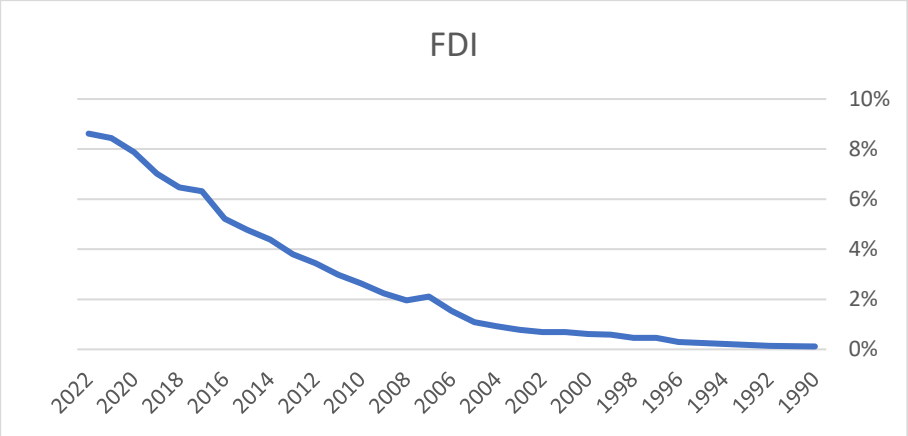

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

توضح البيانات السابقة إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون نحو 649.1 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2021م، وبزيادة قدرها 5.6% مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية العام السابق، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي نحو 37.6% متساوية مع نسبة مجموعة العشرين والتي تمثل أكبر عشرين اقتصاد في العالم. وقد شكل إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون ما نسبته 1.4% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم، وتمثل هذه الأرقام مؤشراً إيجابياً على قدرة دول مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعكس بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة. كما أن هذه الاستثمارات تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مما يعزز من مكانة المنطقة على الساحة الاقتصادية العالم، من المهم الإشارة إلى أن حوالي 11.3% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون هو استثمار بيني، وقد شهدت هذه النسبة انخفاضاً خلال العقد الماضي، حيث كانت قد بلغت 21.2% في عام 2010م، فيما يتعلق بتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون

[2] التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2022

في عام 2021، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر جذباً له، حيث استحوذت على 41.1% من الإجمالي، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 40.2%. ثم جاءت سلطنة عمان بنسبة 7.1%، بينما كانت حصة الدول الأخرى مجتمعة حوالي 11.6% (المركز الإحصائي الخليجي سبتمبر 2023).

هذا التوزيع يعكس الجاذبية الاقتصادية والتجارية الكبيرة التي تتمتع بها الإمارات والسعودية، حيث توفران بيئات استثمارية متقدمة وبنية تحتية متطورة. من المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في السنوات القادمة، مما يعزز من التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون

4. متوسط أسعار النفط:

رسم توضيحي (4) متوسط أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990- 2022)

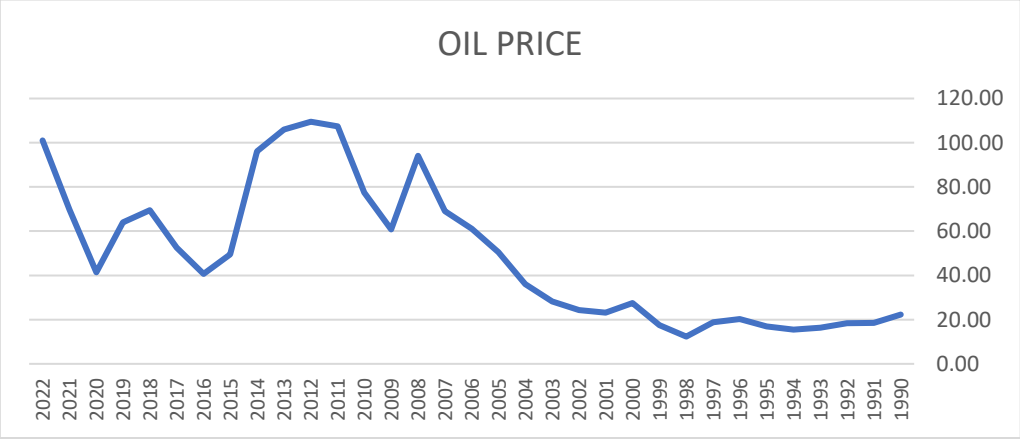

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديات ريعية تعتمد أساساً على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، حيث تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي. تسعى هذه الدول، ضمن استراتيجياتها الاقتصادية، إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، من خلال تعزيز الاستثمارات في قطاعات غير نفطية مثل السياحة والتكنولوجيا والصناعات التحويلية. تعتبر تقلبات أسعار النفط أزمة تؤثر على إيرادات الدول المعنية. لذا، قرر المجلس الأعلى لدول التعاون إعداد استراتيجية بترولية طويلة المدى، التي تضمنت تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع المجالات، وتم اعتمادها في عام 2012. ومع ذلك، في يونيو 2008 أدت الأزمة إلى انخفاض ملحوظ في أسعار النفط خلال فترة زمنية قصيرة، حيث تراجعت الأسعار بحوالي 65٪، مما أثر بشكل كبير على موازنات دول المجلس. على سبيل المثال، اعتمدت السلطات القطرية متوسط سعر قدره 40 دولاراً لبرميل النفط الخام عند إعداد ميزانية (2009-2010)، مقارنة بـ 55 دولاراً للبرميل في الميزانية السابقة. لا شك أن تراجع أسعار النفط يمثل تهديداً حقيقياً للرفاهية الاقتصادية في دول المجلس، حيث يسهم دخل القطاع النفطي بثلاثة أرباع إيرادات الخزانة العامة. كما قامت البحرين بإعداد موازنة السنتين الماليتين (2009-2010) على فرضية أن القطاع النفطي سيساهم بنحو 76 في المئة من مجموع الإيرادات. وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، تم تقدير عجز مالي قدره 17 مليار دولار مقابل مصروفات قدرها 126 مليار دولار في موازنة عام 2009، ويعتبر هذا العجز، في حال حدوثه، الأول من نوعه منذ عام 2002، ويعود سببه إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وأيضا شهد العقد الأخير

انخفاضًا حادًا في أسعار النفط بين عامي 2014 و2016 نتيجة لزيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، مما أدى إلى زيادة العرض. بناءً عليه، خفضت أوبك الإنتاج للحفاظ على حصتها السوقية. ثم ارتفعت الأسعار حتى الربع الأخير من عام 2019[3]، لتبدأ أزمة إغلاق الاقتصاديات العالمية بسبب جائحة COVID-19، مما أدى إلى تراجع الطلب على النفط. في الربع الأول من عام 2020، فشلت المفاوضات مع روسيا لتحديد حجم الإنتاج لمواجهة الانخفاض الحاد في الطلب العالمي، مما دفع السعودية لزيادة إنتاجها بشكل كبير وخفض أسعار صادراتها النفطية. مع انطلاق الربع الثاني من نفس العام، عقدت السعودية وروسيا اتفاقاً جديداً لخفض الإنتاج، مما ساهم في استقرار الأسواق بشكل تدريجي.

5. تكامل دول مجلس التعاون الخليج بين الرؤية والواقع:

قبل أن نتطرق لرؤى أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي سوف نستعرض رؤية وأهداف مجلس التعاون الخليجي ورسالته.

رؤية مجلس التعاون:

تتمثل رؤيته في جعل الاقتصاد الخليجي متكامل ومتنوع القطاعات والأنشطة وتعزيز مساهمته في دول العالم. وفي إطار رسالة مجلس التعاون الخليجي: العمل على تمثيل القطاع الخاص في المنطقة بشكل فعّال، مع تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحقيق التنمية المستدامة. يهدف المجلس إلى[4]:

- تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تضافر وتنسيق الجهود بين الغرف والاتحادات الأعضاء، وتطوير قدراتها لخدمة الاقتصاد الخليجي ودعم مجتمع الأعمال.
- تمثيل القطاع الخاص الخليجي والتعبير عن رؤاه ووجهة نظره أمام الجهات الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي وفي الأوساط والكيانات والمنصات والمؤتمرات والمنتديات الاقتصادية العربية والدولية.
- المساهمة في تطوير البيئة التشريعية وبيئة الأعمال اللازمين لتعزيز دور لقطاع الأعمال الخليجي وزيادة تنافسيته.
- السعي لإرساء وتطوير الشراكات الاستراتيجية مع الاقتصادات العربية والدولية بما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص الخليجي واستقطاب الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة.
- استشراف المستقبل من خلال الارتكاز على الدراسات الاقتصادية التي تعزز من دور الاتحاد وأعضائه في بناء القرار الاقتصادي الوطني والخليجي، وفي صياغة السياسات والتوجهات الاقتصادية.
- العمل على تشجيع الابتكار ورفع كفاءته وفعاليته من خلال تنمية رأس المال البشري، وتطوير مخرجات التعليم ودعم أسس المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد المعرفي.
- تعزيز دور القطاع الخاص الخليجي في تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة.

رؤية الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي:

دولة الإمارات العربية المتحدة 2030 تسعى الإمارات العربية المتحدة من خلال رؤيتها لعام 2030 إلى بناء اقتصاد مستدام يعتمد على التنوع. تتضمن هذه الرؤية تحسين وتطوير القطاعات غير النفطية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والسياحة.

[3] انظر https://gccstat.org/ar/statistic/publications/energy-statistics
[4] انظر https://fgccc.org/vision/

هدف الإمارات الأساسي هو تقليل الاعتماد على النفط وزيادة استثماراتها في الاقتصاد المعرفي. يتم ذلك من خلال تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، مما يسمح بتطوير بيئة داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تهدف إلى تطوير بنية تحتية قوية، وتحقيق النمو في القطاعات الصناعية والتكنولوجية الحديثة، وزيادة فعالية استخدام الموارد الطبيعية.

مملكة البحرين 2030 تسعى إلى تحقيق حكومة ذات فعالية وكفاءة وتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام. تركز المملكة على تطوير القطاع المالي، باعتباره حجر الزاوية للاقتصاد البحريني، وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو. كما تسعى البحرين إلى تنويع مصادر دخلها بعيدًا عن النفط، مع التركيز على التعليم والابتكار لتحقيق تنمية مستدامة. من خلال دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تهدف البحرين إلى خلق فرص عمل جديدة للشباب، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. تسعى المملكة أيضًا إلى تحقيق توازن إقليمي في التنمية الاقتصادية، مما يضمن توزيعًا عادلًا للثروات والمزايا الاقتصادية بين مختلف المناطق.

المملكة العربية السعودية 2030 تمثل خطة طموحة تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط إلى اقتصاد متنوع ومتوازن. في قلب هذه الرؤية، يسعى السعودية إلى تقوية القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والطاقة المتجددة، والصناعة. تأمل المملكة أن تصبح واحدة من أكبر اقتصادات العالم بحلول عام 2030، حيث تركز على تحسين مستويات التعليم والابتكار، وتطوير بنية تحتية متكاملة تدعم الابتكار الصناعي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى السعودية إلى تحسين جودة الحياة لمواطنيها من خلال توفير خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة، وكذلك إنشاء مدن ذكية تديرها التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي. الرؤية أيضًا تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للمجتمع السعودي، وزيادة الاستثمارات المحلية والدولية.

سلطنة عمان 2040 تركز على أربعة محاور رئيسة أولا الإنسان والمجتمع وثانيا الاقتصاد والتنمية وثالثا البيئة المستدامة ورابعا الحوكمة والأداء المؤسسي.

دولة قطر 2030 تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي مستدام من خلال تنويع الاقتصاد وزيادة استثماراتها في القطاعات غير النفطية. تسعى قطر إلى إيجاد فرص عالية الجودة في مجالات متعددة مثل التعليم، والصحة، والبحث العلمي، والطاقة المتجددة. كما تهدف الرؤية إلى تحسين نوعية الحياة لمواطنيها من خلال زيادة فرص التعليم والعمل المتساوية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى قطر إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتوفير بيئة محفزة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تهدف أيضًا إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والابتكار في مجالات الاقتصاد الرقمي، والطاقة النظيفة، من أجل خلق اقتصاد متعدد المصادر.

دولة الكويت 2035 تسعى إلى تحقيق مكانة دولية متميزة، جزء من هذه الرؤية يتمثل في بناء اقتصاد متنوع ومستدام بعيدًا عن النفط. الكويت تسعى إلى تحديث قطاعاتها الاقتصادية من خلال التركيز على البنية التحتية وتحقيق التطور التكنولوجي في كافة مجالات الحياة. تسعى الكويت أيضًا إلى زيادة قدرة القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني، مما سيسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية المستدامة. أحد الأهداف المهمة لرؤية الكويت 2035 هو تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، مع زيادة استثمار الكويت في القطاعات المستقبلية مثل التكنولوجيا والتعليم والبحث العلمي. كما تهدف الكويت إلى تحسين النظام الصحي وتعزيز تقديم خدمات الرعاية الصحية على أعلى مستوى، مما يسهم في تحسين جودة حياة المواطنين.

المبحث الثاني: واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بين الفرص والمخاطر

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي من بين الأكثر تقدماً في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتمتع بثروات ضخمة، خصوصاً في مجالات النفط والغاز، وحكومات طموحة ومع ذلك، تواجه هذه الدول تحديات متعددة أثناء سعيها لاستغلال الفرص المتاحة لتحقيق نمو مستدام. في هذا الإطار، تختلف الفرص والمخاطر التي تواجهها هذه الدول من حيث التنوع الاقتصادي، التحول الاجتماعي، والموارد الطبيعية

اقتصاديات دول مجلس التعاون 2024:

جدول (1) اقتصاديات دول مجلس التعاون 2024

Country	GDP	World Ranking
USA	20.9	1
China	14.7	2
Japan	5.1	3
Germany	3.8	4
United Kingdom	2.7	5
France	2.6	6
India	2.6	7
Italy	1.9	8
Canada	1.6	9
South Korea	1.6	10
Russia	1.5	11

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون

حققت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً اقتصادياً منخفضاً بنسبة 1.4% عام 2024م، ومن المتوقع أن يرتفع هذا النمو إلى 4.2% في عامي 2025 و2026، حسبما ذكر تقرير البنك الدولي عن التطورات الاقتصادية في منطقة الخليج في خريف 2024. يشير التقرير إلى أن القطاع غير النفطي يواصل قيادة النمو الاقتصادي في المنطقة، حيث سجل نمواً بنسبة 3.7%، بفضل الجهود المستمرة في التنوع الاقتصادي والإصلاحات الطموحة التي تنفذها الدول الخليجية. ورغم بقاء التضخم في 2024 عند مستوى منخفض ومستقر بنسبة 2.1% نتيجة للدعم الحكومي، والحد من أسعار الوقود، وربط العملات، إلا أن الضغوط التضخمية في قطاع الإسكان ما زالت قائمة في العديد من دول الخليج. كما تأثر القطاع المالي بزيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض إيرادات النفط، مع وجود تباين واضح بين الدول الخليجية في هذا المجال.

حجم اقتصاديات دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي

سيتم تحليل بيانات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لعام 2023 م استنادًا إلى معلومات البنك الدولي.

جدول (2) بيانات دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي لعام 2023

الدولة	عدد السكان	البطالة	التضخم	GPD growth
الإمارات	10،483،751	2.7	1.6	3.6
البحرين	1،577،059	1.2	0.1	3
السعودية	33،264،292	4.9	2.3	0.8-
عمان	5،049،269	1.5	1	1.3
قطر	2،656،032	0.1	3	1.2
الكويت	4،853،420	2.1	3.6	3.6-

يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلافات بين الدول الأعضاء، وجود هذه الاختلافات قد يتعارض مع اتفاقيات ومشاريع دول التعاون الخليجي مثل الاتحاد النقدي الخليجي والسياسات المالية للدول الأعضاء. سوف نتطرق إلى واقع الاتحاد النقدي الخليجي لأهميته ودوره في التكامل الاقتصادي.

إنشاء العملة الموحدة:

بدأت فكرة إنشاء عملة خليجية موحدة منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، حيث نصت الاتفاقية الاقتصادية على ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية. تم إنشاء لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في 1983 لمتابعة تحقيق هذا الهدف. على مدار السنوات، تم تنفيذ خطوات عملية نحو توحيد العملة، مثل طرح الدولار كـ "مثبت مشترك" للعملات بين عامي 2000-2002، رغم أن الكويت قررت في 2007 ربط عملتها بسلة من العملات.

تحديات وأزمات:

رغم هذه الإنجازات، واجه الاتحاد النقدي تحديات كبيرة، منها:

- الاختلافات السياسية: لم تكن كل الدول الأعضاء ملتزمة بشكل كامل في المسار نحو العملة الموحدة. على سبيل المثال، أعلنت سلطنة عمان في 2006 أنها غير قادرة على الانضمام إلى العملة الخليجية المشتركة.
- الاختلافات الاقتصادية: رغم تطور التعاون الاقتصادي، إلا أن التباينات بين الاقتصاديات الخليجية، مثل اختلاف معدلات التضخم والنمو، تجعل التنسيق الكامل صعبًا.

التحقيق الفعلي للاتحاد النقدي:

تم الاتفاق في 2005م على إنشاء مجلس نقدي، الذي تم تفعيله في 2010. في ذلك الوقت، كانت أربع دول فقط (البحرين، الكويت، قطر، والسعودية) ملتزمة بإنشاء العملة الموحدة، وهو ما استدعى تمديد موعد تنفيذها إلى موعد لاحق يتم تحديده من قبل المجلس النقدي.

التحديات الاقتصادية:

عدم التوافق في السياسات الاقتصادية: بعض الدول الخليجية تتميز بالاعتماد الكبير على النفط في اقتصاداتها، مما يؤدي إلى تحديات مشتركة في مواجهة التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على الدول الأعضاء. على الرغم من التنسيق في السياسات النقدية،

توجد صعوبة في التأقلم مع السياسات المالية المختلفة لكل دولة، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها بعض الدول على حركة العمالة ورأس المال.

الاختلافات الهيكلية: عدم التنوع الاقتصادي في معظم الدول الخليجية يعني أنها تعاني من تقلبات شديدة في أسعار النفط، وهو ما يزيد من تعقيد التنسيق المالي والنقدي بين الدول الأعضاء.

استراتيجيات مجلس التعاون لدول الخليج العربي

اعتمد المجلس سلسلة من الاستراتيجيات والخطط الرامية إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات بما يتماشى مع التحديات المحلية والإقليمية والدولية.

أولاً: الاستراتيجيات الاقتصادية

1. 1980: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي التي تم تحديثها عام 2001 لتعكس التطورات الاقتصادية.
2. 1980: استراتيجية التنمية الصناعية لدول المجلس لتعزيز التكامل الصناعي.
3. (2010 – 2025 م): استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: الاستراتيجيات الاجتماعية والثقافية

1. (2022- 2026م): الخطة الاستراتيجية للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
2. (2022- 2026م): الخطة المستقبلية للتعاون في مجال التربية والتعليم بدول المجلس.
3. (2023- 2026م): استراتيجية حقوق الإنسان لتعزيز القيم والمبادئ الإنسانية.
4. (2022- 2030م): استراتيجية التنمية الاجتماعية لدول مجلس التعاون لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثاً: الاستراتيجيات البيئية والتنموية

1. (2012-2030م): الاستراتيجية البيئية لدول مجلس التعاون.
2. (2022- 2030م): استراتيجية السياحة الخليجية لتعزيز التنوع الاقتصادي.
3. (2015-2035م): الاستراتيجية الموحدة للمياه لدول المجلس للتعامل مع تحديات الموارد المائية.

رابعاً: الاستراتيجيات المتعلقة بالعمل والتعاون المشترك

1. (2019-2024م): استراتيجية العمل الإسكاني الخليجي المشترك لتطوير السياسات الإسكانية.
2. (2022-2028 م): استراتيجية تطوير العمل المشترك في المجال الرياضي.

الفرص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

- **توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي** تتواجد منطقة الخليج حالياً على أعتاب مرحلة حاسمة من التحول الرقمي الكبير، حيث تصدرت عدة دول من مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، القفزة الملحوظة في قطاع الاستهلاك الرقمي من حيث زيادة الاعتماد على الهواتف الذكية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، تختلف معدلات التحول الرقمي بين الدول، وتواجه الشركات والحكومات تحديات في مواكبة هذا التطور في مختلف المجالات. استناداً إلى التاريخ العريق للمنطقة في مجال الابتكار، فإن أمامها فرصة لتحويل اقتصادها إلى

اقتصاد رائد وتحقيق فوائد اقتصادية واسعة النطاق، شريطة توحيد جهود جميع الأطراف المعنية وحشد طاقاتهم للتركيز على تطوير نماذج رائدة في الحكومة والأعمال والتمويل والمواهب البشرية في المنطقة.

- **الصناعة** تعمل دول المجلس على تنسيق النشاط الصناعي فيما بينها، ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي على أساس شامل. يتضمن ذلك توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية، وتوزيع الصناعة بين الدول الأعضاء وفقاً للاحتياجات الأساسية والمشروعات المكملة. في هذا السياق، أوضحت المادة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي لعام 2001 أهداف العمل الخليجي المشترك في مجال التنمية الصناعية، بما يتماشى مع السياسات المعتمدة لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد، والتنسيق بين الأنشطة الصناعية على أساس شامل، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجيات الموحدة للتنمية الصناعية. تقوم الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة التهريب والإجراءات الاحترافية.
- **التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية** التجارة الخارجية تمنح دول الخليج فرصة فتح أسواق جديدة لمنتجاتها غير النفطية، مثل الصناعات التحويلية، المنتجات الزراعية، التكنولوجيا، والخدمات المالية. من خلال هذه التجارة، يمكن لدول الخليج الاستفادة من عائدات التصدير التي تساعد في تمويل مشروعات البنية التحتية، التعليم، والرعاية الصحية، وهي ركائز أساسية في مسار التحول الاقتصادي في المنطقة. على سبيل المثال: الإمارات العربية المتحدة أصبحت مركزًا تجاريًا عالميًا من خلال موانئها ومطار دبي الدولي، مما يعزز دورها كمركز للتجارة الحرة والخدمات اللوجستية. السعودية تعمل على تعزيز الصادرات غير النفطية مثل المعادن، الصناعات الكيماوية، والمنتجات الزراعية، ضمن سياق رؤية 2030 التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط. وأيضا يشكل التعاون الاقتصادي الدولي جزءًا من استراتيجيات التحول الاقتصادي لدول الخليج. على سبيل المثال: اتفاقيات التجارة الحرة مع دول ومجموعات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، والآسيان توفر مزايا تجارية متبادلة وتفتح أسواقًا جديدة للمنتجات الخليجية. شراكات اقتصادية مع الصين والهند تساهم في تنويع الأسواق التي تصدر إليها دول الخليج، خاصة في قطاعات النفط، الغاز، والتكنولوجيا.
- **تنمية السفر والسياحة** تتبنى دول الخليج استراتيجيات شاملة لتحفيز نمو السياحة من خلال تنويع مصادر الدخل، حيث تُعتبر السياحة عنصرًا أساسيًا في العديد من رؤى التحول الاقتصادي لهذه الدول. على سبيل المثال: تهدف السعودية، إلى تطوير قطاع السياحة ليصبح رافدًا رئيسيًا للاقتصاد الوطني، عبر استثمار المناطق السياحية الطبيعية والثقافية مثل مشروع البحر الأحمر والدرعية التاريخية. وكذلك تسعى الإمارات العربية المتحدة، التي تُعتبر واحدة من أبرز الوجهات السياحية عالميًا، إلى تعزيز دورها كمركز سياحي عالمي من خلال استثمارات ضخمة في البنية التحتية السياحية، مثل المناطق السياحية الفاخرة والمهرجانات العالمية.
- **مشروع سكة الحديد تربط دول المجلس** يهدف التعاون في قطاع النقل والمواصلات إلى تنسيق إقامة مشاريع البنية التحتية التكاملية في مجالات الموانئ والمطارات والنقل البري والسكك الحديدية، وتعزيز المؤسسات القائمة حالياً في هذه الأنشطة بين الدول الأعضاء. كما يسعى إلى تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية بين دول المجلس على مختلف المستويات. يتم التعاون والتنسيق بين دول المجلس في هذا القطاع من خلال لجنة وزراء النقل والمواصلات واللجان المعنية. يتضمن ذلك إيجازاً لما تم تحقيقه في هذا المجال الحيوي.

تحديات دول مجلس التعاون الخليجي

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) العديد من التحديات التي تؤثر على مسيرتها التنموية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. من أبرز هذه التحديات:

التحديات الاقتصادية:

- **الاعتماد على النفط:** لا تزال اقتصادات دول مجلس التعاون تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز. يؤدي تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تأثيرات مباشرة على الإيرادات الحكومية والاستقرار الاقتصادي.
- **تنويع الاقتصاد:** التركيز على تعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة، الصناعة، الزراعة، والاقتصاد الرقمي.
- **البطالة:** على الرغم من انخفاض معدلات البطالة مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن توفير وظائف مناسبة للشباب الخليجي يشكل تحديًا مع تزايد أعداد الخريجين.

التحديات الاجتماعية:

- **التغيرات الديموغرافية:** تواجه بعض دول مجلس التعاون مشكلات متعلقة بالزيادة السكانية واستيعاب الأيدي العاملة الوافدة.
- **تمكين المرأة:** رغم التقدم المحرز في تمكين المرأة، إلا أن هناك حاجة لمزيد من الجهود لتوسيع دورها في سوق العمل والسياسة.
- **الاستدامة الاجتماعية:** تزايد الضغط على البنية التحتية، الصحة، والتعليم والتوسع العمراني.

التحديات البيئية:

- **التغير المناخي:** ارتفاع درجات الحرارة، نقص المياه، وزيادة التصحر تمثل تهديدات خطيرة.
- **إدارة الموارد المائية:** تعاني المنطقة من ندرة المياه بسبب الاعتماد الكبير على تحلية مياه البحر وارتفاع استهلاك المياه.
- **حماية البيئة:** تزايد الأنشطة الصناعية والمشاريع العمرانية يؤدي إلى مشكلات بيئية تتطلب حلولًا مستدامة.

التحديات السياسية

- **التوترات الإقليمية:** تقع دول مجلس التعاون في منطقة مضطربة سياسيًا، مع تأثيرات النزاعات في الشرق الأوسط على استقرارها.
- **التعاون الإقليمي والدولي:** السعي لتعزيز دور مجلس التعاون في مواجهة التحديات المشتركة وتحقيق تكامل سياسي واقتصادي أقوى بين الدول الأعضاء.

المبحث الثالث: مقارنة بين التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي والتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

نبذة عن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو منظمة سياسية واقتصادية دولية تأسست بهدف تعزيز التعاون بين الدول الأوروبية لتحقيق السلام، الاستقرار، والازدهار الاقتصادي. بدأ الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب عام 1951، والتي جمعت بين ست دول (فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ) لتنسيق إنتاج الفحم والصلب ومنع الحروب. لاحقًا، تطور التعاون ليشمل مجالات

أوسع بموجب معاهدة روما في 1957، والتي أسست السوق الاقتصادية المشتركة. في 1993، أصبح الاتحاد الأوروبي رسميًا بموجب معاهدة ماستريخت، والتي حددت قواعد التكامل الاقتصادي والسياسي وأرست أسس الاتحاد النقدي.

مراحل التكامل الأوروبي

يشير التكامل الأوروبي إلى عملية دمج اقتصادات وسياسات الدول الأوروبية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاجتماعي. تعتبر هذه العملية متعددة المراحل، وقد شهدت تطورًا ملحوظًا من بداية القرن العشرين حتى الوقت الحاضر. تتوزع مراحل التكامل الأوروبي على عدة فترات زمنية رئيسية يمكن تلخيصها كما يلي:

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1950): الأساسيات الأولى للتكامل

بعد الحرب العالمية الثانية، سعى القادة الأوروبيون إلى تجنب الحروب المستقبلية وتعزيز التعاون الاقتصادي من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة. في عام 1951، تم توقيع معاهدة إبرس (ECSC)، التي أسست المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، وهي أول خطوة نحو التكامل. تضمنت المعاهدة ست دول هي: ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ. كانت الفكرة الرئيسية هي إنشاء سوق مشتركة للفحم الصلب لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أوروبا الغربية.

المرحلة الثانية: معاهدة روما وإنشاء السوق المشتركة (1957-1967)

في عام 1957، تم التوقيع على معاهدة روما، التي أسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية .(EEC) كانت هذه المعاهدة هي الخطوة الثانية نحو التكامل الأوروبي، حيث سعت إلى إنشاء سوق مشتركة تسمح بحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

كانت معاهدة روما تعتبر نقطة تحول مهمة في تاريخ التكامل الأوروبي، حيث وضعت الأساس لمزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء. كما أنها أدت إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، مما ساهم في تحقيق نمو مستدام ورفع مستوى المعيشة في المنطقة. تهدف أيضًا إلى تحقيق سياسة تجارية مشتركة بين الدول الأعضاء وتقوية التعاون بين البلدان الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: التكامل السياسي والتوسع الأول (1970-1980)

بحلول السبعينات، بدأ الاتحاد الأوروبي في التفكير في التكامل السياسي إلى جانب التكامل الاقتصادي. في عام 1973، بدأت مرحلة التوسع الأول بانضمام المملكة المتحدة، إيرلندا، والدنمارك إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

في عام 1986، تم توقيع معاهدة أوروبا الموحدة، التي وضعت أهدافًا جديدة لتعزيز التعاون السياسي، بما في ذلك إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة. كما تم تحديد توسيع السوق الداخلية عبر إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.

المرحلة الرابعة: التكامل النقدي – إنشاء الاتحاد الأوروبي (1990)

في عام 1992، تم التوقيع على معاهدة ماستريخت التي أنشئت الاتحاد الأوروبي. تضمنت هذه المعاهدة مرحلة جديدة من التكامل الأوروبي، حيث تم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي(EMU) ، مما أدى إلى إنشاء اليورو كعملة موحدة لعدد من الدول الأوروبية في عام 2002. معاهدة ماستريخت أيضًا شملت مجالات جديدة مثل التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

في هذه المرحلة، انضمت دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي، وأصبحت عملية التوسع جارية بشكل أكبر، حيث انضمت العديد من دول وسط وشرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

المرحلة الخامسة: الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين (الوقت الحاضر)

بدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين بالتركيز على تعزيز التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعميق التكامل في مجالات متعددة مثل التجارة العالمية والاستدامة البيئية. في عام 2004، شهد الاتحاد الأوروبي أكبر توسع تاريخي، حيث انضمت 10 دول جديدة في خطوة مهمة نحو تعزيز التكامل بين دول شرق أوروبا وغربها.

في عام 2007، تم توقيع معاهدة لشبونة، التي تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للاتحاد الأوروبي وتعزيز الشفافية الديمقراطية. في هذه المرحلة، تم تقديم هيكل مؤسساتي أكثر تماسكًا، بما في ذلك إنشاء منصب رئيس المجلس الأوروبي ومفوض الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية.

من أبرز الأحداث في هذه المرحلة بريكست في عام 2016، عندما اختارت المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو حدث يرمز إلى التحديات التي يواجهها التكامل الأوروبي في سياق التغيرات السياسية والاجتماعية.

الاختلاف بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي

أوجه الاختلاف بين تجربتي التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي كما يلي

1. الدوافع وراء التكامل

- التكامل الأوروبي: بدأ الاتحاد الأوروبي بناءً على دوافع سياسية واقتصادية لتحقيق الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الأهداف الرئيسية هي ضمان التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء، مع التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة والتكامل السياسي.

- التكامل الخليجي: نشأ مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، خصوصًا للحفاظ على الاستقلالية الاقتصادية ومواجهة تهديدات العزلة الدولية. كما سعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية، مثل تنويع الاقتصاد وتعزيز التجارة البينية.

2. المؤشرات الاقتصادية

- التكامل الأوروبي: شهد الاتحاد الأوروبي تطورًا ملحوظًا في مؤشرات اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، الذي وصل إلى 12,599 مليار دولار أمريكي في 2017، مقارنةً بـ 807 مليار دولار أمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي في نفس العام. كما حقق الاتحاد الأوروبي معدل تضخم منخفض في حدود 0.87% في 2017،

مما يعكس استقرارًا اقتصاديًا نسبيًا. في المقابل، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات تتعلق بتقلبات أسعار النفط، مما يؤثر على قدرتها على تحقيق النمو المستدام والتنمية الاقتصادية.

- التكامل الخليجي: على الرغم من النمو في بعض المؤشرات، مثل الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 807 مليار دولار أمريكي في 2017، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي شهدت استثمارًا أجنبيًا مباشرًا أقل مقارنةً بالاتحاد الأوروبي. كما كانت معدلات التضخم في دول الخليج أعلى بشكل طفيف في بعض الأحيان.

3. مراحل التكامل

- الاتحاد الأوروبي: مر الاتحاد الأوروبي بعدة مراحل من التكامل، بدءًا من تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في الخمسينيات وصولًا إلى إنشاء السوق الأوروبية الموحدة. وقد ساهم هذا التكامل في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة الرفاهية العامة في المنطقة. الأوروبي بمراحل متعددة، بدءًا من منطقة التجارة الحرة في 1957 وصولًا إلى الاتحاد النقدي في 1999. وقد تم تحقيق السوق المشتركة في 1993، وتأسيس العملة الموحدة (اليورو) في 2002.

- مجلس التعاون الخليجي: بدأ مجلس التعاون الخليجي بمراحل متعددة منذ تأسيسه في عام 1981، حيث يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء. وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، مما أتاح للدول الأعضاء فرصة تعزيز مشاريع التنمية المشتركة. لأقل تطورًا، حيث تم إنشاء منطقة التجارة الحرة في 1983، ثم تحول إلى اتحاد جمركي في 2003، وأقيم السوق الخليجية المشتركة في 2008. ومع ذلك، تأخر إطلاق الاتحاد النقدي إلى ما بعد عام 2010.

4. التجارة البينية

- الاتحاد الأوروبي: أظهرت التجارة البينية الأوروبية تطورًا كبيرًا، حيث ارتفعت الصادرات والواردات البينية بشكل ملحوظ بين الدول الأعضاء. كما حقق الاتحاد الأوروبي تكاملًا أكبر في مجالات التجارة والخدمات المالية. تعتبر هذه الخطوات أساسًا لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مما يساهم في زيادة النمو والاستقرار. ومع استمرار تطوير السياسات المشتركة، يُتوقع أن تشهد العلاقات التجارية مزيدًا من التوسع والنجاح في المستقبل.

- مجلس التعاون الخليجي: على الرغم من أن التجارة البينية الخليجية قد شهدت بعض النمو، إلا أنها تبقى متواضعة مقارنةً بالاتحاد الأوروبي. كما أن اقتصادات دول الخليج تعتمد بشكل كبير على النفط والموارد الطبيعية الأخرى، مما يحد من تنوع التجارة البينية.

5. الظروف الخاصة بكل منطقة

- الاتحاد الأوروبي: يشمل مجموعة متنوعة من الدول ذات الثقافات واللغات المختلفة، بالإضافة إلى مستوى عالٍ من التكامل السياسي والاجتماعي.

- مجلس التعاون الخليجي: يتمتع بظروف اقتصادية أكثر تجانسًا نظرًا للاعتماد الكبير على النفط، بالإضافة إلى بعض القواسم المشتركة في السياسات الاجتماعية والثقافية.

6. الخصائص الاقتصادية

- الاتحاد الأوروبي: يضم مجموعة متنوعة من الاقتصادات، مع بعض الدول التي تتمتع بقاعدة صناعية متنوعة، بينما تواجه دول الشمال مشكلة ارتفاع معدلات الشيخوخة.

- مجلس التعاون الخليجي: يعتمد اقتصاده بشكل رئيسي على النفط، وتواجه الدول الخليجية تحديات تتعلق بالعمالة الوافدة والاعتماد على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى وجود تفاوتات في مستويات التنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: النموذج القياسي

سيتم إجراء دراسة قياسية من خلال الاعتماد على طريقة التكامل المتزامن.

أولاً: مصادر البيانات

لقد تم استخدام بيانات لمجلس التعاون الخليجي منذ 1990 إلى 2022م بالرجوع إلى إحصائيات البنك الدولي، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك وتشمل كل دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة (البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات)

ثانياً: صياغة النموذج:

لتحقيق هدفه هذه الدراسة تم تقديم نموذج قياسي يتضمن خمس متغيرات: الناتج المحلي الإجمالي (GPD) كمتغير تابع ممثلا للنمو الاقتصادي، والمتغيرات مستقلة هي: التجارة البينية (IntraTrade) والاستثمار الأجنبي(FDI) والنفط (OIL Price) وعدد السكان(POP) .

$$GPD = f(IntraTrade, FDI, OIL\ Price, POP)$$

ثالثاً: نتائج تقدير النموذج القياسي

قبل البدء في تقدير النموذج، ولتجنب حدوث الانحدار الزائف، فإنه لابد من التحقق من رتبة استقرار السلاسل الزمنية (Unit Root Test of Stationarity) وقد تبين من خلال الاختبار أن المتغيرات غير مستقرة الأمر الذي تطلب التخلص من عدم استقرارية البيانات من خلال أخذ الفروق الأولى للمتغيرات غير الساكنة كما يلي:

1- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) غالبا ما تتأثر البيانات الإحصائية بالتغيرات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة وذلك، تم إجراء اختبار Augmented Dicky Fleur (ADF)و Philips-perron(PP) للكشف عن رتبة استقرارية البيانات كما يوضح الجدول التالي: رقم (1) والذي يبين قيمة t الإحصائية لكلا الاختبارين : نلاحظ من الجدول أنه بعض السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول I(1)، هذا يشير إلى أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أي أنها تصبح مستقرة بعد الفرق الأول، مما يسمح باستخدامها في النماذج القياسية التي تفترض استقرارية البيانات. حين لم يتم رفض الفرض العدم لعدم وجود جذر الوحدة ولذلك فقد تم أخذ الفرق الأول المتغيرات عند مستوى معنوية 5٪.

جدول (3) اختبار جذر الوحدة

Variables	Level I (0)		First Difference I (1)	
	Constant	Constant& trend	Constant	Constant& trend
ADF Test				
GPD	0.5798	-2.2407	-3.9734	-4.0668
IntraTrade	0.5342	-2.4538	-4.8121	-5.1498

FDI	3.2810	-0.1097	-3.9743	-5.2514
OIL Price	-0.4909	-2.5819	-4.2697	-4.3055
POP	-0.3659	-1.8348	-2.1606	-3.1898
PP Test				
GPD	-6.0034	-6.0034	-23.7736	-23.7736
IntraTrade	-4.7555	-4.7555	-24.5605	-24.5605
FDI	-0.1808	-0.1808	-33.5195	-33.5195
OIL Price	-9.8626	-9.8626	-24.9573	-24.9573
POP	-5.32670	-5.32670	-16.32881	-16.32881

من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

2- اختبارات التكامل المشترك (Co- integrations):

سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل جوهانسون (Johansen maximum Likelihood Procedure) وذلك من خلال اختبارين هما (Max-Eigen)،(Trace Test) ، ويتم إجراء هذين الاختبارين لاختبار فرض العدم بأنه يوجد بحد أقصى عدد (r) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث تعبر (r) عن عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، وتساوي الصفر في حالة عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي 4، بحد أقصى (1-k)، حيث أن (k) هي عدد المتغيرات بالنموذج، وهي خمس متغيرات في هذا النموذج، ويلخص الجدول رقم (2) نتائج هذين الاختبارين.

جدول (4) اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون

Max-Eigen			Trace Test			عدد علاقات التكامل بين المتغيرات
Prob.	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.	0.05 Critical Value	Trace Statistic	
0.0350	33.87	35.15*	0.0000	69.81	101.54*	**لا يوجد**
0.0235	27.58	30.06*	0.0004	47.85	66.38*	**بحد أقصى (1)**
0.0842	21.13	19.46	0.0077	29.79	36.31*	**بحد أقصى (2)**
0.0751	14.26	13.12	0.0311	15.49	16.85*	**بحد أقصى (3)**
0.0535	3.84	3.72	0.0535	3.84	3.72	**بحد أقصى (4)**

من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

*تشير إلى رفض فرض العدم عند مستوى معنوية 5%.

يتضح من الجدول، أنه توجد ظاهرة التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج وفقا لكلا الاختبارين، حيث توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، ومن ثم، يتم رفض فرض العدم (H_0) بعدم وجود أي علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في مواجهة الفرض البديل(H_1) بوجود علاقة التكامل المشترك واحدة عند مستوى معنوية 5% وفقا للاختباري، وبالتالي، فإن هذه النتيجة تسمح بإجراء الخطوة التالية لذلك تلك التي تمثل تتمثل في قياس علاقات التوازن بين المتغيرات النموذج في الأجل الطويل ويتم من ذلك خلال نموذج (VECM)

3- تقدير العلاقات بين المتغيرات

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في الخطوة السابقة فإنه يتم قياس العلاقات الطويلة الأجل من خلال نموذج (VECM) وتكون الصيغة العامة للمعادلات الأجل الطويل وفقا لهذا النموذج على الصورة التالية:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 INTRA_TRADE + \beta_3 OIL_PRICE + \beta_4 POP + \varepsilon_t \text{..... .(1)}$$

$$FDI = \alpha_0 + \alpha_1 GDP + \alpha_2 INTRA_TRADE + \alpha_3 OIL_PRICE + \alpha_4 POP + \varepsilon_t \text{..... .(2)}$$

$$INTRA_TRADE = \delta_0 + \delta_1 GDP + \delta_2 FDI + \delta_3 OIL_PRICE + \delta_4 POP + \varepsilon_t \text{..... .(3)}$$

$$OIL_PRICE = \theta_0 + \theta_1 GDP + \theta_2 FDI + \theta_3 INTRA_TRADE + \theta_4 POP + \varepsilon_t \text{..... .(4)}$$

$$POP = \lambda_0 + \lambda_1 GDP + \lambda_2 FDI + \lambda_3 INTRA_TRADE + \lambda_4 OIL_PRICE + \varepsilon_t \text{..... .(5)}$$

يمكن الحصول على حدة تصحيح الخطأ(ECT_t) الذي يقيس سرعة التعديل إلى اختلال التوازن في الأجل القصير لكي ما يتم تحقيق التوازن في الأجل الطويل وبالتالي يتم تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق التوازن في الأجل الطويل وذلك من خلال المعادلات الخمس السابقة التي يتم منها اشتقاق المعادلة الخمس التالية:

$$ECT_1(t-1) = GDP(t-1) - [\beta_0 + \beta_1 FDI(t-1) + \beta_2 INTRA_TRADE(t-1) + \beta_3 OIL_PRICE(t-1) + \beta_4 POP(t-1)] \text{..... .(6)}$$

$$ECT_2(t-1) = FDI(t-1) - [\alpha_0 + \alpha_1 GDP(t-1) + \alpha_2 INTRA_TRADE(t-1) + \alpha_3 OIL_PRICE(t-1) + \alpha_4 POP(t-1)] \text{..... .(7)}$$

$$ECT_3(t-1) = INTRA_TRADE(t-1) - [\delta_0 + \delta_1 GDP(t-1) + \delta_2 FDI(t-1) + \delta_3 OIL_PRICE(t-1) + \delta_4 POP(t-1)] \text{..... .(8)}$$

$$ECT_4(t-1) = OIL_PRICE(t-1) - [\theta_0 + \theta_1 GDP(t-1) + \theta_2 FDI(t-1) + \theta_3 INTRA_TRADE(t-1) + \theta_4 POP(t-1)] \text{..... .(9)}$$

$$ECT_5(t-1) = POP(t-1) - [\mu_0 + \mu_1 GDP(t-1) + \mu_2 FDI(t-1) + \mu_3 INTRA_TRADE(t-1) + \mu_4 OIL_PRICE(t-1)] \text{..... .(10)}$$

وبأخذ الفرق الأول بمعدلات الأجل الطويل لكل متغير فإنه يتم الحصول على معادلات التي تمثل نموذج (VECM)وذلك لتقدير المعاملات في الأجل القصير بالإضافة إلى أحد تصحيح الخطأ لكل متغير النموذج كما يلي:

$$\Delta GDP_t = \beta_1 \Delta FDI_t + \beta_2 \Delta INTRA_TRADE_t + \beta_3 \Delta OIL_PRICE_t + \beta_4 \Delta POP_t + \varepsilon_t - \varepsilon_{(t-1)} \text{.....(11)}$$

$$\Delta FDI_t = \alpha_1 \Delta GDP_t + \alpha_2 \Delta INTRA_TRADE_t + \alpha_3 \Delta OIL_PRICE_t + \alpha_4 \Delta POP_t + \varepsilon_t - \varepsilon_{(t-1)} \text{.....(12)}$$

$$\Delta INTRA_TRADE_t = \delta_1 \Delta GDP_t + \delta_2 \Delta FDI_t + \delta_3 \Delta OIL_PRICE_t + \delta_4 \Delta POP_t + \varepsilon_t - \varepsilon_{(t-1)} \text{.....(13)}$$

$$\Delta OIL_PRICE_t = \theta_1 \Delta GDP_t + \theta_2 \Delta FDI_t + \theta_3 \Delta INTRA_TRADE_t + \theta_4 \Delta POP_t + \varepsilon_t - \varepsilon_{(t-1)} \text{.....(14)}$$

$$\Delta POP_t = \mu_1 \Delta GDP_t + \mu_2 \Delta FDI_t + \mu_3 \Delta INTRA_TRADE_t + \mu_4 \Delta OIL_PRICE_t + \varepsilon_t - \varepsilon_{(t-1)} \text{.....(15)}$$

حيث المعادلات السابقة عن الفرق الأول للمتغيرات في النموذج الخماسي، وتم تحديد الفترات الزمنية المختلفة لها (p) بناءً على أدنى معيار للمعلومات الزمنية في النموذج، كما هو مبين في الجدول (1). يمثل حد تصحيح الخطأ، الذي يقيس الخطأ العشوائي ويكون متوسطه الصفري وذاتيته سالبة ومعنوية، مما يعكس سرعة التكيف نحو التوازن طويل الأجل.

تتضمن العلاقات بين المتغيرات في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، والتي يتم توضيحها من خلال حد تصحيح الخطأ الخاص بكل معادلة (ECT_{t-1}). ووفقًا لبيانات النموذج، فقد تم تقدير النتائج باستخدام برنامج EViews، حيث تعكس العلاقات طويلة الأجل النموذجية في المعادلات المتناظرة (11 – 15)، والتي تبقى متماسكة في ظل وجود ثابت الاتجاه العام (Trend) مع وجود علاقة تكامل مشترك واحدة. كما تشير نتائج الأجل القصير إلى استجابة المتغيرات الاقتصادية بشكل ديناميكي للتغيرات في المدى القصير، بينما تم الاقتصار في عرض النتائج على الأجل القصير.

جدول (5) نتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات وفقًا لتحليل (VECM)

الفترة الزمنية	المتغير المستقل	المتغير التابع	القيمة المقدرة	T إحصائية	الإنحراف المعياري	R^2
الأجل الطويل	FDI (-1)	GDP (-1)	-639935.5	-4.08192	156773.0	60%
	INTRA_TRADE (-1)	GDP (-1)	44201417	5.65652	7814246.0	
	OIL_PRICE (-1)	GDP (-1)	479000000.0	0.19021	2500000000.0	
	POP (-1)	GDP (-1)	-43519391	-2.58982	17000000.0	
	ECT (-1)	GDP (-1)	-0.058209	-3.14032	0.01854	
الأجل القصير	FDI	D(GDP)	5.98e-07	4.95018	1.2e-07	73%
	INTRA_TRADE	D(GDP)	-1.66e-08	-3.86488	4.3e-09	
	OIL_PRICE	D(GDP)	-1.58e-11	-1.48412	1.1e-11	
	POP	D(GDP)	-2.85e-10	-0.67818	4.2e-10	
	ECT (-1)	D(GDP)	-0.058209	-3.14032	0.01854	60%

من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

يتضح من هذا الجدول ما يلي:

أولاً: بالنسبة للأجل الطويل:

- أن الاستثمار الأجنبي يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه إذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بمقدار 639 ألف، مع ملاحظة أن هذه قد يكون غير منطقي اقتصادياً وقد يشير إلى مشكلات هيكلية في استيعاب الاقتصاد المحلي للاستثمار الأجنبي.
- التجارة البينية والسكان لهما تأثير إيجابي وقوي على الناتج المحلي الإجمالي أي أنه زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار 43.5 مليون.
- سعر النفط له تأثير إيجابي ولكنه ضعيف جدا، مما قد يعكس عدم الاستقرارية العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي خلال فترة الدراسة.
- انه معامل التصحيح بالنسبة للنمو الاقتصادي كان معنوي عند مستوى معنوية 1٪ وذات إشارة سالبة، وقيمة ما علمته تدل على أن التصحيح نحو التوازن يحدث ولكنه بطيء نسبياً 5.8٪ كل فترة.

ثانياً: بالنسبة للأجل القصير:

- إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة بمقدار 1وحدة، فإن الناتج المحلي في الفترة الحالية يزداد بمقدار 57% وحدة، مما يدل على الطبيعة التراكمية للنمو في الاقتصاد الخليجي، هذا النمو قصير الأجل حيث أن الأداء الجيد في الفترة السابقة يحفز النمو في الفترة الحالية.
- إذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار واحد واحدة في الفترة السابقة من الناتج الإجمالي يرتفع بمقدار 880 ألف وحدة، أي أنه له تأثير إيجابي فوري وقوي على النمو الاقتصادي، ولكن أقل أهمية من الفارق الأول مما يعني أنه أثر الاستثمار الأجنبي يتلاشى مع الوقت.
- التجارة البينية لا تؤثر على الناتج المحلي بشكل معنوي في المدى القصير لكن قد يكون تأثيرها أكبر في المدى الطويل.
- أسعار النفط لا تؤثر بشكل معنوي على الناتج المحلي في المدى القصير مما قد يؤثر يشير إلى تأثيرها يكون أقوى على المدى الطويل.
- التغيرات في عدد السكان لا تؤثر على الناتج المحلي بشكل مباشر في المدى القصير لكنها قد تكون ذات تأثير تراكمي على المدى الطويل.

توضح نتائج التقدير كذلك أن المقدر التفسيرية لنموذج كانت جيدة حيث يمكن تفسير 60٪ من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي بفعل التغيرات في التكامل الاقتصادي. كما أن سرعة التعديل به كانت معنوية ولكن بطيئة.

4. الخاتمة:

تعد تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي مثالًا بارزًا على التعاون الإقليمي الذي يعزز النمو الاقتصادي والاستقرار في ظل التحديات العالمية. لقد أسهم التكامل في تعزيز التجارة البينية، زيادة الاستثمارات، وتوسيع قاعدة الاقتصاد الخليجي لتشمل قطاعات غير نفطية، مما ساعد في تقليل الاعتماد على النفط وزيادة قدرة المنطقة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته دول المجلس، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتقلبات أسعار النفط وأهمية تعزيز التنوع الاقتصادي بشكل أكبر. لذا، من الضروري أن تستمر دول المجلس في تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات، بما في ذلك التجارة، والاستثمار، والتعليم، والتنمية المستدامة، وذلك عبر تنفيذ استراتيجيات طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص نمو جديدة.

إن تعزيز التنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء، ودعم الابتكار وتحسين بيئة الأعمال، سيساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل، مما يجعل من التكامل الخليجي نموذجًا يحتذى به في تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

1.4. النتائج:

- أظهرت نتائج التقدير أن القدرة التفسيرية للنموذج كانت جيدة، حيث يمكن تفسير 60.7% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي بفعل التغيرات في كل من الاندماج الاقتصادي والصدمات الخارجية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يشير إلى أن التكامل الاقتصادي والصدمات الخارجية يلعبان دورًا مهمًا في تحديد مسار النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- أما على المدى القصير، فقد بينت النتائج أن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل مباشر بزخم أدائه السابق، حيث أظهر معامل الفرق الأول للناتج المحلي الإجمالي تأثيرًا معنويًا وإيجابيًا، مما يشير إلى أن الأداء الجيد في الفترة السابقة يدعم النمو في الفترة الحالية. كما كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين لم تكن تأثيرات التجارة البينية وأسعار النفط والزيادة السكانية معنوية بشكل واضح في المدى القصير.
- كشفت نتائج معامل تصحيح الخطأ (ECT) عن تعديل بطيء لكنه معنوي نحو التوازن، حيث يتم تصحيح 5.8% فقط من الاختلالات في كل فترة، مما يعني أن الاقتصاد يحتاج إلى حوالي 17 فترة زمنية للعودة إلى التوازن بعد حدوث صدمة اقتصادية. وهذا يشير إلى أن سرعة التكيف مع الصدمات الاقتصادية لا تزال محدودة، مما قد يستدعي إجراءات سياسية واقتصادية لتعزيز سرعة الاستجابة وتحقيق استقرار أكبر في معدلات النمو.
- أظهرت النتائج أن التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المنطقة. خلال الفترة من 1990 إلى 2022، ساعد هذا التكامل في تحسين التجارة البينية بين الدول الأعضاء، مما أسهم في زيادة النشاط الاقتصادي المحلي وتوليد فرص استثمارية جديدة. على سبيل المثال، شهدت التجارة البينية الخليجية زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، ما يعكس تحسن السياسات التجارية المشتركة وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود.
- تبين من خلال التحليل أن التكامل الاقتصادي الخليجي قد أظهر فاعلية كبيرة في مواجهة الصدمات الاقتصادية مثل الأزمات المالية العالمية وأزمة النفط، وكذلك جائحة كوفيد 19. استطاعت دول المجلس عبر التنسيق المشترك للسياسات الاقتصادية والمالية أن تخفف من تأثيرات هذه الأزمات، مثل تطبيق حوافز اقتصادية وزيادة الإنفاق الحكومي في القطاعات الحيوية. كما لعبت التجارة البينية والاستثمار المشترك دورًا محوريًا في تقليل الاعتماد على القطاعات المتأثرة بالأزمات.
- أكدت الدراسة أن التكامل الاقتصادي ساعد على تعزيز التنوع الاقتصادي، وهو أمر أساسي في تقليل الاعتماد على النفط. في ظل التقلبات الكبيرة في أسعار النفط العالمية، عملت دول المجلس على تقوية القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا،

السياحة، والصناعة التحويلية. هذا التنوع الاقتصادي مكّن دول الخليج من تقليل تأثيرات تقلبات أسعار النفط على استقرارها المالي

- رغم تقدم التكامل الاقتصادي الخليجي، لا يزال النفط يشكل العنصر الأساسي في اقتصادات دول المجلس. تقلبات أسعار النفط العالمية تستمر في التأثير بشكل ملحوظ على إيرادات هذه الدول، ما يتطلب استراتيجيات طويلة المدى تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنمية مصادر دخل أخرى.
- أظهرت النتائج أن التنسيق المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي أسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي في عدة مجالات، خاصة في التجارة والسياسات المالية. لكن تبين أن هناك تحديات في تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية المشتركة بسبب التفاوتات في السياسات الداخلية بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، كانت الاستراتيجيات الموحدة في الربط الكهربائي ومشاريع النقل من أبرز نجاحات التعاون الخليجي.
- ساهم التكامل الاقتصادي الخليجي في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، خاصة في الدول الرائدة مثل الإمارات والسعودية. وُجد أن دول مجلس التعاون قد أصبحت أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب نتيجة لتحسين بيئة الأعمال من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتنسيق السياسات الاقتصادية.

2.4. التوصيات:

1. بناءً على النتائج المستخلصة، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي مواصلة تعزيز التنوع الاقتصادي عن طريق زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا، السياحة، والصناعة التحويلية .من المهم تبني سياسات اقتصادية تدعم الابتكار والاستدامة، مما يساهم في تقليل الاعتماد على النفط ويعزز من مرونة الاقتصاد الخليجي في مواجهة تقلبات أسواق الطاقة العالمية.
2. يجب على دول المجلس تعزيز التعاون المشترك في مجالات التجارة، الاستثمار، والبنية التحتية من خلال تطوير آليات أكثر فاعلية لتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. كما ينبغي توجيه الجهود نحو تنسيق السياسات الاقتصادية بشكل أعمق، لضمان أن تظل المنطقة قادرة على مواجهة التحديات العالمية بشكل جماعي.
3. يتعين على دول المجلس الاستمرار في تحسين بيئة الأعمال من خلال تطبيق سياسات تيسير الاستثمار وتوفير حوافز جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية لجذب الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات المستقبلية مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا الرقمية، والبحث العلمي.
4. رغم التقدم المحرز في التنوع الاقتصادي، لا يزال النفط يشكل حجر الزاوية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. بناءً على ذلك، يجب على دول المجلس تطوير استراتيجيات طويلة الأمد تهدف إلى تقليل تأثير تقلبات أسعار النفط من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات البديلة وبناء مخزون استثماري قوي في القطاعات غير النفطية.
5. من الضروري أن تتزامن جهود التكامل الاقتصادي مع تطوير السياسات الاجتماعية والتعليمية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية التعليمية وتعزيز التدريب المهني والابتكار. فاستثمار دول المجلس في رأس المال البشري من شأنه دعم مساعي التنوع الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات الأجيال القادمة.

6. يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع اقتصادات دولية وإقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي وآسيا، من خلال تعزيز اتفاقيات التجارة الحرة التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام. يشمل ذلك توسيع التعاون في المجالات التقنية والعلمية بما يحقق التقدم الصناعي والاقتصاد الرقمي.
7. ينبغي التركيز على إصلاح السياسات المالية داخل دول المجلس لتقديم حوافز اقتصادية تساعد على تقوية القطاع الخاص وجذب الاستثمارات على المدى الطويل. كما يجب العمل على تحسين التنسيق بين السلطات المالية لزيادة القدرة على الاستجابة للأزمات الاقتصادية الطارئة وتعزيز الاستقرار المالي في المنطقة.

5. المراجع:

1.5. المراجع العربية:

أحمد قاسم حسين. (2021). الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أميرة حرزلي وآخرون، (2020) أثار المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، الطبعة الأولى ص 20.

بوشول السعيد & قويدري محمد. واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه (Doctoral dissertation).

بوالكور، نور الدين. (2009). أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء (Doctoral dissertation) بومرداس.

جمال الدين العاقر، عبد الوهاب شمام. (2014). دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية. Journal of Human Sciences323-335.

حناش، الياس. (2018). واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة (Doctoral dissertation) جامعة محمد بوضياف المسيلة

رزيق المخادمي، عبد القادر، 2009، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

سليمان ناصر. التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

شرقي، يحيى. (2021). توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي-دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة. مجلة المحاسبة التدقيق والمالية. 3(2) 55-64

العتيبي، هيف هادي طاحوس، الحسن أبو، & ياسر أبو الحسن. مشرف. (2018). دور التكامل الاقتصادي العربي في تعزيز الأمن الخليجي (Doctoral dissertation) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشامسي نجيب بن عبد الله. (2009). التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه.

عفيف حاتم سامي 2003 التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الرابعة، القاهرة.

علاوي بايشي، حليمة، بكادي، & مسعود/مؤطر. (2021). (التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والمأمول) (Doctoral dissertation) جامعة أحمد دراية-أدرار.

كفية، قسميوري. التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي (Master's thesis).

لطيفة، بن يوب، & عوار. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 6(9) 116-128.

لطيفة بن يوب، & عوار. (2017). مجلس التعاون الخليجي على النمو الاقتصادي. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية 7(1)، 59-76.

2.5. المراجع الأجنبية:

Balassa, B. (1976). Types of economic integration. In Economic Integration: Worldwide, Regional, Sectoral: Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association held in Budapest, Hungary (pp. 17-40). London: Palgrave Macmillan UK.

Balassa, B., & Stoutjesdijk, A. (1975). Economic integration among developing countries. J. Common Mkt. Stud., 14, 37.

El-Kuwaiz, A. I. (1986). ECONOMIC INTEGRATION OF THE GCC: CHALLENGES, ACHIEVEMENTS AND FUTURE OUTLOOK. American-Arab Affairs, (19), 28.

Hertog, S. (2007). The GCC and Arab economic integration: a new paradigm. Middle East Policy, 14(1), 52-68.

McDonald, F., & Dearden, S. (Eds.). (2005). European economic integration. Pearson Education.

Doi: http://doi.org/10.52133/ijrsp.v6.67.12